IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/755
Date: 9 June 2009

Other Distribution
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ وردت من البعثة الدائمة للنمسا لدى الوكالة ترفق ورقة عمل بشأن تطبيق تعددية الأطراف في دورة الوقود النووي

تلقت الأمانة رسالة من البعثة الدائمة للنمسا مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ تحيل طيها ورقة عمل معنونة "تطبيق تعددية الأطراف في دورة الوقود النووي: تعزيز الشفافية واستدامة الأمن". وترتكز ورقة العمل إلى ورقة "أفكار للتأمّل" قدّمتها النمسا في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، ونشرت في الوثيقة INFCIRC/706.

وحسبما هو مطلوب في تلك الرسالة، تُعمَّم ورقة العمل المذكورة مُرفَقة بهذه الوثيقة لإطلاع جميع الدول الأعضاء عليها.

تطبيق تعددية الأطراف على دورة الوقود النووي: تعزيز الشفافية واستدامة الأمن

ورقة عمل مقدمة من النمسا

تتناول هذه الورقة بمزيد من التفصيل ما انطوت عليه ورقة "أفكار للتأمّل" التي قدّمتها النمسا في أيار/مايو ٢٠٠٧ . (الوثيقة INFCIRC/706)

أولاً- مقدمة

تكرس المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار "الحق غير القابل للتصرف" لجميع الأطراف في المعاهدة في "... استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون أي تمييز ووفقاً للمادتين الأولى والثانية من هذه المعاهدة". وقد اختارت دول عديدة، في ممارستها لهذا الحق، إدراج الطاقة النووية في تشكيلة مصادر الطاقة التي تستخدمها. ويتوقع الخبراء، بعد انقضاء عقود من التراجع في القدرة العالمية النووية ككل، احتمال ازدياد هذه القدرة في السنوات القادمة.

وما برحت تمثل التكنولوجيا النووية، نظرا لأخطارها الكامنة، أشد ما يمكن أن تلحقه التهديدات من تدمير بالأمن العالمي. ويؤدي كل توسع في استخدام القوة النووية إلى امتداد رقعة خدمات دورة الوقود النووي، ليزداد بذلك احتمال استخدامها لأغراض غير سلمية، سواء من جانب الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول. والارتفاع المتوقع في الطلب على خدمات دورة الوقود، وما يرتبط به من احتمالات الانتشار النووي والإرهاب النووي والاتجار غير المشروع بالطاقة النووية والحوادث المتعلقة بالمواد المشعة، يستوجب وضع أطر عمل جديدة للتقليل من خطر إساءة استخدام الطاقة النووية أو استخدامها بصورة غير مسؤولة.

وبينما نسعى جاهدين للتخلص التام من الأسلحة النووية، وفي الوقت الذي بدأ فيه هذا الهدف يتبلور في السياسات الرسمية للدول الحائزة للأسلحة النووية، أصبحت الحاجة إلى رؤية طويلة الأجل لمعالجة مشاكل عدم الانتشار أكثر إلحاحاً. وبالنظر إلى أن الجهود المبذولة لنزع السلاح وعدم الانتشار هي جهود متعاضدة في طابعها، فإن من فائق الأهمية ضمان عدم القيام بأي شكل من الأشكال بعرقلة أي تقدم باتجاه نزع السلاح النووي بفعل المخاوف إزاء عدم الانتشار.

ومن الضروري معالجة الشواغل المشروعة للدول التي تعول على الطاقة النووية لإمداد مفاعلاتها بالوقود، وكذلك الشواغل المتعلقة بإساءة استعمال هذه الطاقة ونشرها. وفي عالم اليوم، لا يمكن مواجهة التحديات الدولية إلا بالتعاون الوثيق وبإقامة نظم متعددة الأطراف جامعة وشفافة وقابلة للتحقق. وتتطلب أزمة الثقة والريبة المتبادلة بشأن المسائل النووية نهجاً جديداً وواضحاً إزاء دورة الوقود النووي.

وقدمت عدة اقتراحات. وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومديرها العام الدكتور محمد البرادعي، يوجهان المناقشة ويوفران المنتدى الرئيسي لتقديم هذه المقترحات بناءً على العمل الذي أنجز في الماضي[١]. وساهمت النمسا في هذه المناقشة من خلال تقديمها ورقتها القصيرة *"أفكار للتأمل" في الدورة الأولى للجنة التحضيرية*

١ انظر بوجه خاص تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنون *"إطار جديد ممكن لاستخدام الطاقة النووية: خيارات لضمان إمدادات الطاقة النووية"* (حزيران/يونيه ٢٠٠٧)، والبيان الاستهلالي الذي أدلى به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أمام مجلس محافظي الوكالة في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.

في عام ٢٠٠٧ (NPT/CONF.2010/PC.I/7؛ التي عممت في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها الوثيقة INFCIRC/706). وتقدم الورقة الحالية تفاصيل إضافية عن بعض الأفكار.

ثانياً- عرض عام

لتعددية الأطراف في دورة الوقود النووي الأهداف الرئيسية التالية:

- زيادة شفافية النشاط العالمي المتعلق بدورة الوقود النووي؛
- ضمان أمن إمداد الدول التي اختارت إدراج الطاقة النووية في تشكيلة مصادر الطاقة التي تستخدمها، بالوقود النووي وبخدمات الوقود للأغراض السليمة؛
- زيادة الأمن للجميع بمعالجة مختلف المخاوف المتعلقة بعدم الانتشار؛
- تهيئة الظروف التي من شأنها أن تعزز الجهود الرامية إلى التخلص التام من الأسلحة النووية.

وتعتقد النمسا أن مصالح جميع الدول تتحقق باعتماد أقصى قدر من الشفافية من خلال وضع إطار جديد متعدد الأطراف للإشراف على جميع مراحل دورة الوقود النووي "من البداية حتى النهاية". ويعكس هذا الإطار بصورة أفضل احتياجات مجتمعنا العالمي وواقعه في القرن الحادي والعشرين.

وأعرب عن الخشية في أن بعض المقترحات الداعية إلى اعتماد نهج متعددة الأطراف في أنشطة دورة الوقود النووي قد تقوض أو تحد من حق البلدان النامية في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. ومن المهم التأكيد أن النهج المحدد هنا ليس بمحاولة لتقسيم المجتمع النووي إلى جهات مزودة وأخرى متلقية. بل على النقيض من ذلك، فإن الإطار المقترح سيفضي في نهاية الأمر إلى زيادة شمولية تطبيق المادة الرابعة، حيث تتاح فوائد التكنولوجيا النووية المتقدمة لجميع الدول التي تلتمسها، وذلك على أساس من الإنصاف والمساواة. ومع أن الحافز الرئيسي للتقدم صوب اعتماد نهج غير تمييزي نابع من اعتبارات عدم الانتشار، من البديهي أن يكون لتطبيق تعددية الأطراف في دورة الوقود النووي فوائد هامة أيضاً من حيث السلامة والأمن والتكلفة.

ويُرجح أن يوضع ترتيب متعدد الأطراف لدورة الوقود على مراحل، وذلك باستحداث صكوك تكميلية متنوعة وبمشاركة جهات فاعلة مختلفة. وينبغي القيام بذلك كجزء من إطار عمل متفق عليه. ويتوخى إطار العمل الذي تقترحه النمسا مراعاة عدد من المقترحات الحالية التي بلغ بعضها بالفعل مرحلة متقدمة من التنفيذ.

ثالثا- مقترح بشأن تطبيق تعددية الأطراف في دورة الوقود النووي

يتّبع في هذا الإطار مساران متوازيان في آن واحد. يركز الأول على بناء الشفافية والثقة المتبادلة، ويسمح بشكل حاسم للوكالة الدولية للطاقة الذرية برسم صورة شاملة تماماً لقدرات الدولة النووية وأنشطتها، بينما يحدد الثاني الخطوات نحو تطبيق تعددية الأطراف في دورة الوقود النووي.

المسار ١: نظام معلومات عن الدورة "من بدايتها حتى نهايتها" يقوم على الشفافية وبناء الثقة

ألف- الهدف

إن إنشاء الوكالة نظام معلومات عن دورة الوقود "من بدايتها حتى نهايتها" سييسر عليها عملها إلى حد بعيد، إذ إنه يكفل لها امتلاك صورة شاملة تماماً عن الصناعة النووية العالمية، وعن قدرات كل دولة والأنشطة وعمليات نقل الوقود التي تضطلع بها في كل مرحلة من مراحل دورة الوقود. كما سيزيد إلى حد بعيد من كمية المعلومات المتاحة للدول ويحسن كثيراً من جودتها. وستستفيد كل الدول على قدم المساواة من هذا النظام الذي سيزيد من وضوح طبيعة الأنشطة النووية التي تنفذها كل دولة، الأمر الذي يعزز الثقة العامة فيما يتعلق بالمسائل النووية.

باء- الطريقة والزمان

جمعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالفعل لأغراض التحقق ولأغراض أخرى الكثير من المعلومات التي تشكل جزءاً من نظام معلومات دورة الوقود "من بدايتها حتى نهايتها" تحقيقاً. وستُجمع هذه المعلومات وتستكمل لإعداد ملف كامل عن كل دولة، بصرف النظر عن مستوى أنشطتها النووية. وينبغي الطلب إلى الوكالة بأن تقترح في أقرب وقت ممكن إطاراً مفاهيمياً مفصلاً لنظام المعلومات، مع مراعاة مقتضيات السرية.

جيم- عناصر أساسية

سيستمد نظام المعلومات بصورة شاملة بيانات عن جميع الدول من خلال بيانات تقدم دوريا ووقت توافرها.

وفيما يتعلق بالدول التي تنفذ برامج لإنتاج الطاقة النووية أو تمتلك مفاعلات تستخدم لأغراض البحث، فإن نظام المعلومات سيستمد بصورة شاملة بيانات تتعلق بجميع مراحل دورة الوقود النووي، بدء باستخراج المادة النووية أو استيرادها - أياً كانت حالة معالجتها - انتهاء بالوقت الذي يتم فيه التخلص من الوقود المشع أو تخزينه أمداً طويلاً أو جعله غير قابل للاستخلاص. كما ستلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم المعلومات الأولية عن إمداداتها الاستراتيجية من الوقود ومرافقها الاستراتيجية، وذلك في انتظار التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من المتوقع أن تتضمن أحكاماً تتعلق بالشفافية التامة والتحقق.

وفيما يتعلق بالدول التي لا تنفذ برامج لإنتاج الطاقة النووية، سيستمد النظام معلومات عن أي مصدر أو مادة انشطارية خاصة ستستخدم في تطبيقات لا علاقة لها بإنتاج الطاقة الكهربائية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون لدى بعض الدول رواسب من معدن الركاز الذي يُستخدم في البرامج النووية، إنما لا تنفذ برامج لإنتاج الطاقة النووية، إلا أن النظام سيشملها رغم ذلك.

ونوع المعلومات التي يطلب إلى كل دولة تقديمها تشمل ما يلي:

- معلومات دورية عن جميع القدرات الوطنية والقدرات على مستوى العمليات لكل مرحلة من مراحل دورة الوقود النووي، بما في ذلك استخراج المادة الخام ومعالجتها وتخزينها ونقلها

وتحويلها وتخصيبها وصنع الوقود وتجميع الوقود وتشغيل المفاعل وإعادة معالجة المادة الخام والتخلص من الوقود المشع وغيره من النفايات المشعة وتخزينها؛

- تقديم معلومات عن جميع المعاملات التجارية الوطنية وعبر الوطنية المتعلقة بالمواد الخام أو المواد الانشطارية خاصة وبخدمات الوقود النووي، وقت إجراء هذه المعاملات؛
- تقديم معلومات، عند الاقتضاء، عن جميع الأنشطة والمعاملات التجارية المتصلة بتطبيقات للطاقة النووية لا علاقة لها بإنتاج الطاقة الكهربائية، وذلك إما دوريا أو وقت تنفيذ هذه الأنشطة.

وبالإضافة إلى المعلومات التي جمعتها حالياً الوكالة الدولية للطاقة الذرية كجزء من عملها المتعلق بالتحقق وتنفيذاً لولايات وبرامج أخرى، فإن المعلومات الإضافية التي يتم الحصول عليها من نظام معلومات دورة الوقود "من بدايتها حتى نهايتها" ستزود الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول بصورة عالمية كاملة. وستصدر الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييماً دورياً للسوق العالمية للوقود النووي وخدمات الوقود بناءً على ما يقدم إليها من معلومات. ولا بد للشفافية التي يثمر عنها هذا النظام - التي ييسرها الاشتراك التدريجي لأطراف متعددة المتوخى في إطار المسار ٢ من أن تشكل تدابير هامة لبناء الثقة.

المسار الثاني: تطبيق تعددية الأطراف على دورة الوقود النووي

ألف- الهدف

يعود مناخ عدم الثقة الذي يخيم حاليا على الشؤون الدولية، بمعظمه، إلى البرامج النووية الوطنية. ويقدم التاريخ أدلة كثيرة على أن المساعي التعاونية بين الدول يمكن أن تقلل عدم الثقة عن طريق وضع ضوابط وموازين. وفيما يتعلق بدورة الوقود النووي، تتمثل أفضل طريقة لتوفير الأمن المستدام للجميع في ضمان أن تعمل الدول معا خلال جميع مراحل الدورة. وتتميز المنشآت التي تخضع للإدارة المشتركة أيضا بأن زبائنها من الدول لا تعتمد على السياسات الوطنية لفرادى الدول المزودة للوقود النووي. وبذلك يمكن أن توفر المنشآت المتعددة الأطراف ضمانات للإمداد، دون التشكيك في الحقوق التي تنص عليها المادة الرابعة، وتتيح في الوقت نفسه معالجة المخاوف ذات الصلة بعدم الانتشار.

باء- الطريقة والزمان

تبدأ أعمال التأسيس لتطبيق تعددية الأطراف بإنشاء احتياطي للوقود النووي كتدبير لبناء الثقة. وفي الوقت نفسه، تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدريجيا الوظائف المناطة بوسيط افتراضي لجميع المعاملات المتعلقة بدورة الوقود. وسوف تتحول المرافق الحالية إلى أشكال جديدة من الملكية المتعددة الأطراف أو الإقليمية وستقام مرافق جديدة كمرافق متعددة الأطراف من بدايتها. وأخيرا، سيتخذ قرار بشأن الحقوق المنصوص عليها في المادة الرابعة والتي تسري على دورة الوقود النووي، يقضي بممارستها في إطار المساعي المتعددة الأطراف حصرا.

جيم- عناصر أساسية

١- وضع احتياطي الوقود النووي تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

سعيا لمعالجة فورية للمخاوف التي أعربت عنها بعض الدول الأعضاء والمتعلقة بإمكانية تعرقل الإمداد بالوقود النووي لأسباب سياسية، يتم إنشاء احتياطي أو بنك للوقود النووي وضعه تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لما تقترحه المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي وغيرها. ويمكن أن يوفر إنشاء احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب ضمانات هامة، كملاذ أخير للدول التي انقطع إمدادها - والتي تتمتع بسمعة حسنة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وينبغي أن يطلب من الوكالة تقديم خطة عمل مفصلة في أقرب وقت ممكن عن كيفية اشتغال احتياطي الوقود. وتشمل العوامل الواجب النظر فيها ما يلي:

- شروط الحصول على الوقود من الاحتياطي
- الموقع المادي لمخزونات اليورانيوم المنخفض التخصيب
- الإجراء المتبع لتحديد السعر
- المسائل المتعلقة بالسلامة والأمن والضمانات.

وينبغي لشروط الاستفادة من احتياطي اليورانيوم المنخفض التخصيب أن تُقنع الدول بفوائد الاعتماد على الوقود من مصادر متعددة الأطراف، بدلا من إنشاء دورة كاملة للوقود النووي محليا، ودون أن يتسبب هذا الأمر بأي اضطراب في الأسواق. ولا بد لمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن تبعث الطمأنينة لدى الدول من الزبائن المحتملين بأن أي قرار يتعلق بتوفير الإمداد من بنك الوقود النووي سيتخذ على أسس غير مميزة وغير سياسية. وستحدد المعايير بشكل مسبق وتطبق بموضوعية واتساق.

٢- الوكالة الدولية للطاقة الذرية كوسيط افتراضي

بالتوازي مع قرار إنشاء نظام المعلومات "من البداية حتى النهاية" المشار إليه في المسار الأول، ستناط بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ولاية العمل كوسيط افتراضي لجميع المعاملات المتعلقة بدورة الوقود النووي.

وستطبق ترتيبات الوسيط الافتراضي على جميع المعاملات المتعلقة بالمواد الخام أو المواد الانشطارية - بصرف النظر عن مرحلة معالجتها - بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بدورة الوقود، كتحويل اليورانيوم وتخصيبه وإعادة معالجته، والتخلص من الوقود المشعّ وغيره من النفايات المشعة وتخزينها.

ولن تخول الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كوسيط افتراضي، الحيازة المادية للمواد أو الخدمات النووية المعنية، ولن تكون مالكة لها قانونيا. لكن الوكالة ستكون في موقع أمثل يمكنها من المساعدة على تقديم ضمانات الإمداد للزبائن من الدول. وإذا لم يتمكن أحد الزبائن من الحصول على وقود أو خدمات من مزود معيّن، فسيكون في وسع الوكالة تقديم المساعدة لإيجاد موردين بدلاء باستخدام المعلومات المتاحة لها - التي تشمل معلومات عن قدرات مرافق كل بلد في كل مرحلة من مراحل

دورة الوقود - ومن خلال ترتيبات احتياطية متفق عليها مسبقا. وسيتاح استخدام احتياطي الوقود النووي كملاذ أخير.

٣- تحويل مرافق دورة الوقود النووي القائمة إلى مرافق متعددة الأطراف

فيما يتعلق بالمرافق الوطنية الحالية، ينبغي توفير حوافز لتشجيع مشاركة الدول المهتمة مشاركة أوسع، ويتم ذلك مثلا من خلال السماح لها بأن تلعب دور مالك للأسهم، وأن تؤثر على القرارات الاستراتيجية لتلك المرافق، وأن تتقاسم الأرباح والمسؤوليات. ويمكن أن توفر ملكية الأسهم حوافز هامة للدول التي ترى في ضمان الإمداد أحد الاعتبارات الأساسية.

وفي إطار هذا النموذج، تواصل الدول المعنية الاضطلاع بتشغيل المنشأة، لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع في جميع الأحوال بتطبيق الضمانات استنادا إلى معايير ترقى على الأقل إلى مستوى المعايير المطبقة في مرافق الدول التي يسري فيها اتفاق للضمانات الشاملة وبروتوكول إضافي. وينبغي أيضا النظر في تطبيق ضمانات إضافية على نحو يأخذ بعين الاعتبار الأنواع الجديدة من تعددية الأطراف في تولي زمام الأمور. وسيكون للوكالة دورها في التصديق على المرافق الإقليمية بهدف ضمان مستويات عالية من السلامة والأمن.

ولتجنب أي تضارب محتمل مع المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن المشاركة في مرفق إقليمي أو متعدد الأطراف لدورة الوقود لن تتطلب من الدولة أن تتخلى رسميا عن حقها في إنشاء مرافق وطنية، بيد أنه من المتوقع أن يتناقص الحافز على إنشاء مرافق وطنية إلى درجة كبيرة، لا سيما وأن الثقة ستنمو مع مرور الزمن في قدرة المرفق الإقليمي على تلبية جميع الطلبات من الوقود ومن خدمات الوقود. وفي الوقت نفسه ستكون مشاركة العديد من الشركاء بمثابة حاجز أمام "الخروج" عن برامج الطاقة الذرية المدنية والانتقال إلى برامج الأسلحة النووية.

ولضمان اشتغال المرافق الإقليمية على نحو سلس ولبيان النظم الجديدة في إدارة الأمور، ينبغي إدخال ما يناسب من تعديلات على القوانين الوطنية للرقابة على الصادرات، وعلى المبادئ التوجيهية لنظم الرقابة على الصادرات ذات الصلة.

ويتوخى بالفعل إقامة مرافق إقليمية أو متعددة الأطراف، كالمركز الدولي لتخصيب اليورانيوم الذي يقيمه الاتحاد الروسي حاليا في موقع مجمع أنغارسك الكيميائي للتحليل الكهربائي. ويوفر الاقتراح الذي تقدمت به ألمانيا لإقامة "مشروع محمية متعددة الأطراف للتخصيب" نموذجا آخر يمكن أن يخدم هذا الغرض.

٤- وضع جميع مرافق دورة الوقود تحت الرقابة المتعددة الأطراف

توضع جميع مرافق دورة الوقود المشيدة حديثا تحت رقابة إلزامية متعددة الأطراف منذ البداية. وتكفل الاتفاقات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تطبيق أعلى تدابير التحقق والسلامة والأمن.

وينبغي أن تقدم المرافق الجديدة المتعددة الأطراف مجموعة من الخدمات المتعلقة بالوقود النووي، سواء ما هو في بداية دورة الوقود النووي أو في نهايتها. وقد تكتسي خدمات نهاية الدورة أهمية خاصة بالنسبة للدول التي لا تتوفر لديها الوسائل للتخلص من النفايات أو تخزينها. ومع تحسن

التكنولوجيا المتعلقة بإعادة معالجة الوقود المشع خلال السنوات القادمة، يتوقع اكتشاف طرائق جديدة لتخزين الوقود المشع والنفايات المشعة والتخلص منها.

٥- تطبيق تعددية الأطراف في جميع المرافق

في نهاية العملية ستخضع جميع مرافق دورة الوقود للرقابة المتعددة الأطراف. وسوف تصبح عمليات التحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر كفاءة وأقل كلفة، حيث يتوقع أن يغلق عدد من المرافق أبوابه، مما سيؤدي إلى بقاء عدد محدود من المرافق الضخمة يتناسب وما يستدعيه الطلب العالمي.

وسيوضع صك دولي ملزم قانونيا يقصر إنتاج جميع المواد النووية المستخدمة في البرامج النووية المدنية أو إعادة معالجتها على المرافق الخاضعة للرقابة المتعددة الأطراف. كذلك فإن إبرام اتفاق منفصل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها سيكفل أيضا وقف إنتاج المواد النووية للبرامج النووية الاستراتيجية في هذه المرحلة، إن لم تكن قد أوقفت في مرحلة أبكر، مما يسمح إما بتحويل المرافق الاستراتيجية إلى مرافق للاستخدام المدني خاضعة للرقابة المتعددة الأطراف أو إغلاقها. وستضمن هذه الخطوات تكافؤ الفرص للجميع.

وسيتواصل ضمان الإمداد بالوقود النووي للدول التي تتمتع بسمعة حسنة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبفعل الرقابة المتعددة الأطراف، لن تعود هناك ضرورة لوجود احتياطي للوقود تحت تصرف الوكالة.

والتطبيق الكامل لتعددية الأطراف سيحدّ بشكل كبير من انتشار الأسلحة النووية عبر "الخروج"عن البرامج المدنية للطاقة النووية، دون الحاجة إلى تقسيم العالم إلى دول "حسنة" و "سيئة"، أو "مالكة" و "غير مالكة". ولن تعود هناك ضرورة لنظم الرقابة على الصادرات، كمجموعة موردي المواد النووية، بعد الإنجاز الكامل لتعددية الأطراف.

وفي نهاية دورة الوقود النووي، ستسهم مرافق التخزين المتعددة الأطراف في تخفيض مخاطر الانتشار، من خلال تجميع المواد النووية الحساسة في عدد محدود من المرافق في العالم، تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتنطوي تعددية الأطراف على إمكانات تسمح بتخزين الوقود المشعّ والنفايات المشعة والتخلص منها على نحو أكثر أمانا وأكثر مراعاة للبيئة، وتطبق فيه أرقى المعايير الدولية.

رابعا- آفاق المستقبل

ستغتني مناقشة النهج المتعددة الأطراف المتعلقة بدورة الوقود النووي خلال عملية استعراض المعاهدة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا بد من بذل جهود خاصة لضمان مشاركة الدول غير الأطراف في المعاهدة مشاركة تامة في وضع أي إطار جديد للعمل، كما ينبغي النظر في عقد مؤتمر للأمم المتحدة، في الوقت المناسب، لاعتماد إطار عمل يسعى إلى تطبيق تعددية الأطراف على دورة الوقود النووي.

وتقرّ النمسا بأن إطار العمل المعروض في هذه الورقة هو إطار عمل طموح. ولو صدقت التوقعات المتعلقة بالاتجاهات المتعلقة بتزايد القدرة على إنتاج الطاقة النووية فإن من الضروري التحرك الآن. إن المفهوم العام المقدم في هذا العرض قد خضع للاختبار من قبل. فمنذ ما يزيد على (٥٠) خمسين عاما، قرر الأعضاء المؤسسون للاتحاد الأوروبي وضع نزوات قد تترتب عليها آثار مزعزعة للاستقرار، وهي الفحم الحجري والصلب، تحت إشراف مؤسسة ديمقراطية ذات ولاية تتجاوز حدود الولاية الوطنية، وهي الجماعة الأوروبية للفحم الحجرى والصلب، لتبدأ بذلك حقبة جديدة من السلام الدائم بين البلدان المشاركة فيها. ويمكن تطبيق هذا النموذج عالميا على التكنولوجيا النووية وتقديم مساهمة هامة في تحقيق السلام والأمن للجميع.